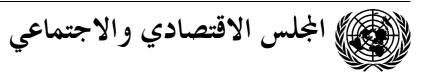
الأمم المتحدة E/CN.15/2006/18\*

Distr.: General 26 April 2006 Arabic

Original: English



#### لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الخامسة عشرة فيينا، ٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ البند ٤ من حدول الأعمال مناقشة الموضوع المحوري بشأن تحقي

مناقشة الموضوع المحوري بشأن تحقيق الحد الأقصى من فعالية المساعدة التقنية المقدّمة إلى الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

# ترشيح عضو في مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

### مذكرة من الأمين العام \*\*

1- يُسترعى انتباه لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى مسألة تتعلق بتشكيل مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، وهي تتطلب اتخاذ إجراء من اللجنة ومن المجلس الاقتصادي والاحتماعي. ففترة ولاية عضو من أعضاء المجلس، وهو السيد حان-كلود كارسنتي (فرنسا) ستنتهي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٢- ووفقا للمادة الرابعة من النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، المرفق بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٩:

260406 V.06-53402 (A)

<sup>\*</sup> أعيد إصدراها لأسباب فنية.

<sup>\*\*</sup> تأخر تقديم هذه المذكرة بسبب تأخر تقديم المعلومات المطلوبة.

"۲- يكون تشكيل المجلس كما يلي:

"(أ) سبعة أعضاء تختارهم لجنة منع الجريمة ومكافحتها، بناء على ترشيح من الأمين العام، ويوافق عليهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقيقة أن المعهد وأعماله يموّلان من المساهمات الطوعية، وكذلك لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ويكون اختيار أعضاء المجلس من بين الأشخاص المرموقين الذين يتمتعون بالمؤهلات والخبرة اللازمة. ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ أول اجتماع للمجلس يدعون إلى الاشتراك فيه. ويجوز للجنة إعادة تعيينهم بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لما لا يزيد عن مدة واحدة أخرى."

٣- ووفقا لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة فإن اللجنة خلفت اللجنة السابقة لمنع
 الجريمة ومكافحتها في وظائفها وصلاحياتها، في هذه المسألة وغيرها.

٤- والمرشحة التالية هي المقترحة: ميشال راميس-بلوم (فرنسا).

وقد أُخذ مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في الاعتبار في تشكيل المجلس. فمجلس الأمناء الحالى لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة يتألف من:

آن-ماري بيغلر (السويد)
بيدرو دافيد (الأرجنتين)
اسكندر غطاس (مصر)
زليكو هورفاتي (كرواتيا)
حان-كلود كارسني (فرنسا)
تكايوكي شيباشي (اليابان)
اليزابث فيرفيل (الولايات المتحدة الأمريكية)

- وترد المعلومات الأساسية عن المرشحة في مرفق هذه الوثيقة.

### المرفق

## معلومات أساسية عن المرشحة المقترحة لشغل منصب في مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

#### ميشال راميس-بلوم (فرنسا)

1- تعمل راميس-بلوم حاليا نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا (مكتب الأمم المتحدة في فيينا والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية). وتشارك السيدة راميس-بلوم بصفتها تلك في دورات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وشاركت في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣-٢٠٠٣).

۲- وكانت السيدة راميس-بلوم نائبة رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجنة المخدرات
 ۲- ۲۰۰۵).

٣- وخلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١، عملت رئيسة لقسم المساعدة المقدّمة
 للجماعات الفرنسية في الخارج.

٤- وحلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨، عملت ملحقة ثقافية بالسفارة الفرنسية في المكسيك.

وتقلّدت قبل ذلك منصب رئيسة قسم التوظيف بشعبة الموارد البشرية في وزارة الخارجية.

٦- وكانت في السابق مسؤولة عن المفاوضات المتعلقة باتفاقيات الأمم المتحدة،
 ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والمساعدة القانونية.

٧- ودخلت وزارة الخارجية في عام ١٩٨٠ وعملت في منصب السكرتيرة الثالثة
 بالسفارة الفرنسية في بوغوتا في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣.

حصلت في آن على درجة الماجيستير في القانون ودبلوم في العلوم الجنائية وعلم
 الإجرام من جامعة إيكس-أون-بروفانس. وتخرجت من معهد الدراسات السياسية بباريس.

\_\_\_\_